

وان يكون موخرًا عن زيد في الدار والحجر وعمر والحجر وجوده المتبادل فيها كذلك
 ان حرف العطف ناي عن العامل في نحو قولك قام زيد وعمر
 ولكنه ضعيف من شبه حرية يابده فلا يقوي ان يقوم مقام
 عاملين **خلافًا** فانه جواز هذا العطف **مطلق** سواء تقدم
 المجرور وبتأخر متسا بقوله تعالى ان في الشهوات والاشهوات
 لايات للذين وفي خلقكم وما ينسفون ايات الله
 يفتنون واختلف في الليل والنهار وما انزلنا من السماء
 من رزق فاجابة الارض بعد موتها وتصريف الرياح
 ايات لغوم يعقلون ايات الاولي من صفة اجزاء الايات
 اسم ان والثانية والثالثة قرانها حرة والكسائي بالضم والفتح
 بالفتح والنسك القزائني في ايات الثالثة اما الرفع فبنا على
 وساب الابداء وفي واما النصب فعلى بنايتها من ان
 هذا كما تراه لا يدعي المطرف تمامه فانه لم يفرق بين قوله
 المجرور وتأخره والاية المجرور فيها تقدم على ما وجب عن
 المتكلم بها بان في مقدرة العمل لها وعليه قالوا في اناب
 ساب عامل واحد وهو الابداء او ان بان انصاب ايات على الترتيب
 للاولي ورفعهما على تقدم بنسبها اي هي ايات وعليها ايت
 في مقدرة **و** **خلاف للاكثريين** فالزم جواز العطف
 المذكور **اذ تقدم المجرور** لان السماع بذلك ورد وان فيه
 تداول المتأخر اما اذا تأخر في تتبع المسئلة نحو زيد في الدار
 وعمر والحجر والتعليل بتبادل العاطفات في الدار والحجر

اشارة

استماع نحو زيد في الدار وعمر والحجر وجوده المتبادل فيها كذلك
ولا يجوز الفصل بين المجرور وعطفاي والمعطوف عليه
ولا يعتد بقراءة من قرأ في الشهود ان الخالدس رايعهم
 للذين اتبعوه **وهذا الذي بالجس** عطفا على امرهم ووجود
 الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنب **والعطف**
 اي والمعطوف **كالعطف عليه في قوله** اعتراف اي ما قيل لعطف
 عليه كما اذا وجب الضم في العطف عليه بالنظر الى قوله
 لكه جملة وقت حال او اخر عنه او صلة فيجوز في
 المعطوف خوفاه زيد من شي ويصير زيد بقراءة وكية زيد
 الذي ياكل ويشرب **فلم يجز في ما رديتاهم** **واما رديتاهم**
والادوية ذهب على انه خبر عمر ويكون ح من عطف الجملة
 ولا يجوز جرد اذ هي عطفا على قائم المجرور بالاجنب عن
 حكم المعطوف عليه على اذا الاول قد اشتمل وجوبا على
 ضمير عابد على زيد الخبر عنه والتاليه لا ضمير فيه ضرورة
 رفعة لظاهر العطف على ما المنصوب لعين العلة المتتمة
 ثم اشار الى جواب سوال بقوله **والذي يطير فيعصف**
الذباب وان جان مع ان المعطوف على الضلة قد تخلف
 عنها حكم الصلة باعتبار عدم اشتمالها على العابد الى الله
 معمول على ان **الفالمسبية** لا للعطف فلا يرد لان الكلام في
 العطف **الوجوه** ان جعلنا هاء مع السببية للعطف يكون
 المتكلم الذي يطير فيعصف زيد بسببه او الطير ان الذباب

عمر ولا يرفع